الأمم المتحدة

S/2004/3/Add.1

مجلس الأمن

Distr.: General
9 February 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥١٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

إضافة

أولا – مقدمة

١ – في التقرير الذي قدمته عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/3)، أبديت عزمي على إيفاد فريق فني إلى كوت ديفوار لجمع معلومات أكثر تفصيلا من شأنها أن تمكنني من تقديم توصيات بشأن عنصر الشرطة المدنية والقضاء التابع لعملية السلام المقترحة. وقام فريق فني صغير يضم أفرادا من الشرطة الوطنية وموظفين للشؤون القضائية وشؤون السجون تابعين لإدارة عمليات حفظ السلام بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والاجتماع بالسلطات الإيفوارية المعنية وجهات أخرى وطنية ودولية من أصحاب المصلحة. كما اضطلع الفريق بزيارات ميدانية إلى مرافق ومراكز الشرطة وقوات الدرك والسجون والمحاكم الإيفوارية، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب أو في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة في شمال ''منطقة الثقة''. وترد أدناه النتائج التي خلص إليها الفريق والتوصيات التي قدمها.

ثانيا – حالة قوات الأمن الداخلي والجهاز القضائي والسجون

٢ – حسب المشار إليه في تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، يطلب إلى المجتمع الدولي بموجب اتفاق لينا – ماركوسي أن يدعم حكومة المصالحة الوطنية ويقدم لها المشورة في إعادة تشكيل القوات الأمنية لكوت ديفوار. وتتولى مسؤولية الأمن الداخلي في كوت ديفوار قوات الشرطة الوطنية التي يبلغ قوامها ٠٠٠ ١٢ ضابط، وقوات الدرك التي

110204 100204 04-23353 (A)

يصل قوامها إلى ٥٠٠ ٨ ضابطا. وقد أدى الصراع الذي تشهده كوت ديفوار إلى تفاقم التحديات التي تواجه قوات الأمن الداخلي الإيفوارية. فقد أفادت التقارير على وجه التحديد بأن كلا من قوات الشرطة الوطنية والدرك مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال فساد وابتزاز عند نقاط التفتيش على طول طرق المرور الرئيسية. ويقال إن سلوك هذه القوات قد ساهم في استشراء ثقافة الإفلات من العقاب.

٣ - وفي أعقاب اندلاع الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، غادرت أغلبية قوات الشرطة الوطنية والدرك المقاطعات الشمالية وانسحبت إلى المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة جنوبي منطقة الثقة. وفي الجنوب، تعمل قوات الشرطة الوطنية حاليا في ثمانية أقسام فقط، بينما تنقسم قوات الدرك إلى فيلقين. أما القلة القليلة من موظفي إنفاذ القوانين التي ظلت في الشمال فقد زج بها في السجون أو انضمت إلى صفوف مقاتلي القوات الجديدة. وفي المناطق العسكرية الست الواقعة في الجزء الشمالي من البلد، تتولى أنشطة إنفاذ القوانين وأعمال الشرطة ''الهياكل المؤقتة'' التي أنشأتها القوات الجديدة. وتتألف هذه الهياكل إلى حد كبير من ''متطوعين'' غير مدربين يعملون تحت قيادة أفراد من أعضاء الشرطة الوطنية والدرك السابقين آثروا البقاء في الشمال. وقد تعرضت الهياكل الأساسية للشرطة في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة لأضرار بالغة في أثناء الصراع.

٤ - وقد أبلغت وزارة الأمن الداخلي بعثة التقييم بأنه يجري إعداد خطة لإعادة قوات الشرطة الوطنية والدرك إلى منطقة الشمال وإدماجها من جديد في المنطقة، وقد وافقت القوات الجديدة فيما يبدو على هذه الخطة. بيد أن القوات الجديدة قد شددت على الأهمية البالغة لوجود أفراد محايدين من الشرطة الوطنية والقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في أثناء الفترة الانتقالية من أجل طمأنة السكان ومنع أي سلوك انتقامي محتمل وتيسير الاضطلاع دون مشاكل بإصلاح مؤسسات إنفاذ القوانين في الشمال.

٥ - ومن النقاط الأخرى المثيرة للقلق التي يلزم معالجتها على وجه الاستعجال إصلاح مؤسسات إنفاذ القوانين وإعادة تأهيل العاملين في هذا المجال في منطقة الثقة. فعلى الرغم من أنه غير مسموح لأي عناصر مسلحة بدخول هذه المنطقة، فإن الجماعات الإجرامية في وسعها أن تتحرك هناك دون عائق مستفيدة في ذلك من الوضع الراهن. ويساهم وجود هذه الجماعات والأنشطة التي تقوم بها في تبديد الاستقرار والأمن في المنطقة.

٦ - وتعمل في أبيدجان مدرسة لتدريب الشرطة الوطنية تبلغ طاقتها التدريبية ٢٠٠ ١ طالب عسكري في كل دورة دراسية. بيد أن هذا يعرض مرافقها لضغوط شديدة، إذ أنها قد أنشئت أصلا لخدمة ما لا يزيد على ٣٠٠ طالب في كل دورة. ويعمل بالمدرسة بشكل دائم

نحو ١٤٠ مُعلم، وتجري الاستعانة لأغراض التدريب بعدد كبير من خبراء الشرطة والخبراء المدنيين الآخرين بصفة مؤقتة. كما توجد أيضا مدرستان لتدريب قوات الدرك في أبيدجان وتوروغيه في الجنوب. وقد ظلت هاتان المدرستان تعملان طوال فترة الصراع. أما في المنطقة الشمالية بكوت ديفوار فلا توجد أي مرافق لتدريب الشرطة والدرك، وقد أشارت جهات كثيرة من أصحاب المصلحة، ومنها القوات الجديدة، إلى وجوب التماس المساعدة من الجهات المانحة من أجل إنشاء مرفق من هذا القبيل هناك، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إضفاء الفعالية من جديد على أعمال الشرطة في تلك المنطقة.

٧ - وقد توقف أيضا النظام القضائي عن العمل في الشمال وفي منطقة الثقة نتيجة للصراع الدائر. كما تعطلت عملية إقرار العدل في المناطق الغربية والوسطى من البلد، التي تسيطر عليها الحكومة والتي تخضع لولاية المحاكم الواقعة في الشمال. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بوجود مشاكل فيما يتعلق بالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الأعمال الإجرامية، كما شكا الموظفون القضائيون في بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة من أنهم يقفون عاجزين أمام الأعمال الإجرامية التي يرتكبها أفراد قوات الأمن. وقد شدد الكثيرون على ضعف نظام العدل، العاجز عن حماية حقوق الفئات التي سُلبت حقوقها أو مساءلة الجناة، باعتباره من العوامل الأساسية التي تساهم في استمرار الصراع.

٨ - وتتولى وزارة العدل إدارة نظام السجون الذي يرأسه مدير إدارة السجون. وقد دأبت العادة على عدم إيلاء أولوية لنظام السجون الوطني، الذي يضم ٣٣ سجنا، مما تسبب في مشاكل خطيرة فيما يتعلق بنقص التمويل وما يتصل بذلك من مشاكل. وثمة تقارير عن احتجاز سجناء لمدة ثلاثة أعوام أو أكثر دون محاكمة، في انتهاك للقانون القائم. وقد ازدادت الأحوال سوءا في السجون الواقعة في الجنوب وانهار النظام في الشمال من جراء الصراع الدائر. وقامت القوات الجديدة بإعادة فتح اثنين من سجون الشمال البالغ عددها أحد عشر سجنا، بيد أن السجناء المحتجزين هناك لا يخضعون للإجراءات القضائية السليمة. وقد سحبت الحكومة التمويل الذي كانت توفره لأغراض إدارة السجون في الشمال.

ثالثا - التوصيات

٩ - يقترح، بناء على النتائج التي خلص إليها فريق التقييم، أن ينقسم الدور الرئيسي الذي تضطلع به قوات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلى قسمين في الجزء الجنوبي من البلد، الذي لم يعطل فيه الصراع عمليات الشرطة الوطنية. فمن ناحية، تقوم هذه القوات بإسداء المشورة للحكومة فيما يتعلق بإعادة تشكيل هيكل قوات الدرك والشرطة الوطنية.

كما تتولى، من ناحية أخرى، إسداء المشورة لسلطات إنفاذ القوانين ومراقبة عملياتها، بغية منع التجاوزات والاعتداءات وتعزيز الطابع المهني لقوات الشرطة الوطنية والدرك. أما في الشمال ومنطقة الثقة، فتقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بتوفير المشورة للحكومة بشأن إعادة تشكيل قوات شرطة فعالة، فضلا عن أداء دور رئيسي في غرس الثقة في صفوف السكان، من أجل تيسير إقرار وجود الشرطة من جديد في ذلك الجزء من البلد.

١٠ - ويهيب اتفاق لينا - ماركوسي أيضا بالمجتمع الدولي أن يوفر الأمن للموقعين على الاتفاق ولأعضاء حكومة المصالحة الوطنية. وقد نشرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ١٨١ من رجال الدرك في كوت ديفوار للمساهمة في حماية أعضاء الحكومة. وقد أشرت في تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى وجوب النظر في إمكانية تحويل أفراد الدرك التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى وحدة من وحدات الأمم المتحدة، تواصل المهمة التي لا بد منها، وهي مهمة المساعدة في توفير الحماية لأعضاء الحكومة. بيد أن بعثة التقييم قد وجدت أن هذه المهمة تتسم بالتعقيد والحساسية وأنه يلزم مواصلة النظر في المسألة قبل أن يمكن للأمم المتحدة أن تتولى هذه المهمة. ومن ثم، يوصى بالإبقاء على الترتيبات المعمول بها حاليا، التي يقوم في إطارها الشركاء الدوليون بتقديم الدعم المالي والسوقي المطلوب لأفراد الدرك التابعين للجماعة الاقتصادية، ريثما يجري مواصلة النظر في الدور الذي يمكن لعملية السلام المتوخاة أن تؤديه في هذه المنطقة. وفي غضون ذلك، سيلزم توفير موارد إضافية من جانب الشركاء الثنائيين من أجل دعم أفراد الدرك التابعين للجماعة الاقتصادية، بالنظر إلى أن هذه المنظمة دون الإقليمية قد أعربت عن أنه لم يعد في وسعها أن تقوم بتكلفة هؤلاء الأفراد.

١١ - ونظرا للحالة الأمنية الحساسة في أبيدجان، حيث كثيرا ما تقوم جماعات من المتشددين بتنظيم مظاهرات عنيفة ضد الموظفين الدوليين، بمن فيهم حفظة السلام، فقد أشرت في تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير إلى إمكانية نشر وحدات تامة التشكيل من أفراد الشرطة القادرين على مكافحة الشغب، للمساعدة في حماية مقر عملية الأمم المتحدة المقترحة لحفظ السلام، فضلا عن غيرها من مرافق الأمم المتحدة في العاصمة. غير أنه بعد المناقشات التي دارت بين فريق التقييم والسلطات الإيفوارية وأصحاب المصلحة الآخرين، تم التفاهم على أن تتولى السلطات الوطنية توفير الدعم اللازم لعملية حفظ السلام المتوخاة، إذا ما نشأت الحاجة إلى مكافحة الشغب، وأن تقوم القوات الفرنسية (ليكورن) بتوفير الدعم الإضافي في الحالات الحرجة.

١٢ - وبالنظر إلى ما تقدم، يوصى بنشر ٣٥٠ من ضباط الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسوف يضم ضباط الشرطة هؤلاء ٢٣٤ مستشارا و٦٠ موجها و ٥٦ مدربا. وسوف يوفد المستشارون إلى مقر الشرطة الوطنية في أبيدجان، وفي أقسام الشرطة الثمانية، وفيلقي الدرك في الجنوب، وكذلك إلى أقسام الشرطة الأربعة وفيلقي الدرك في الشمال. وستتمثل المهمة الرئيسية لهؤلاء الضباط في توفير المشورة والدعم بهدف تعزيز القدرات التنفيذية والطابع المهني لقوات الشرطة والدرك. وسوف ينقسم الموجهون إلى ست وحدات متنقلة توفد إلى الوحدات الفرعية الأربعين لأقسام الشرطة وفيلقي الدرك في الشمال. وعندما تسمح الحالة الأمنية، سوف يجري نقل هؤلاء الأفراد إلى الأماكن التي يشغلها نظراؤهم المحليون من أجل توفير التوجيه عن كثب وكفالة نقل المعارف على نحو سليم. وسوف يقوم كل من المستشارين والموجهين التابعين للشرطة بإسداء المشورة للحكومة فيما يتعلق بإصلاح مؤسسات إنفاذ القوانين وإعادة تأهيل العاملين في هذا المجال في منطقة الثقة والمنطقة الشمالية. وسيكون لوجودهم في تلك المناطق أهمية بالغة بالنسبة لطمأنة رجال الشرطة العائدين والسكان على حد سواء. أما مدربو الشرطة فسيجري إيفادهم إلى مدرسة تدريب الشرطة الوطنية ومدرستي تدريب قوات الدرك في الجنوب وإلى مدرسة تدريب الشرطة المقترح إنشاؤها في الشمال، وذلك لتوفير المشورة اللازمة بشأن مختلف جوانب التدريب. وسيجري نشر جميع موظفي الشرطة المدنية بصورة تدريجية، بدءا بأبيدجان في الجنوب وبواكيه في الشمال، مع التوسع تدريجيا إلى جميع مناطق البلد، تبعا للمقتضيات الأمنية والتنفيذية القائمة في الميدان.

١٣ - وعلى حكومة المصالحة الوطنية بموجب اتفاق لينا - ماركوسي أن تقوم بتنفيذ برنامج يشتمل على عناصر هامة تتصل بتعزيز استقلال الجهاز القضائي، وتحديد الهوية الوطنية والجنسية، وحقوق الإنسان، وحيازة الأراضي، ومعايير حق الترشح للرئاسة (بالإضافة إلى مسائل أخرى تتصل بالانتخابات). ويدخل الكثير من هذه المسائل المتصلة بسيادة القانون في صميم الصراع في كوت ديفوار، وهي ذات أهمية بالغة ليس فقط فيما يتعلق بنجاح عملية السلام وإنما أيضا لأنها قد تؤثر مباشرة على استقرار البلد على الأجل الطويل. وقد أكدت السلطات في الشمال والجنوب لفريق التقييم ضرورة دعم الأمم المتحدة لعملية إقامة العدل من جديد في جميع المناطق المتضررة من الصراع. ومن ثم، فقد أوصيت بإنشاء وحدة قضائية صغيرة للمساعدة في معالجة هذه القضايا الأساسية.

١٤ - وسوف تضطلع هذه الوحدة القضائية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بدعم السلطات القضائية وحكومة المصالحة الوطنية وإسداء المشورة لها بشأن إعادة إقرار نظام قضائي فعال ومحايد في المناطق التي توقفت فيها عملية إقامة العدل. وسأعمل أيضا على

تشجيع الجهود المبذولة في جميع أنحاء البلد من أجل زيادة الشفافية في نظام العدل وتعزيز الحياد والكفاءة والاستقلالية في عملية إقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الوحدة المقترحة بمتابعة التطورات التشريعية والقضائية والإدارية المتعلقة بالمسائل التي لها أهمية رئيسية بالنسبة لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإدارة القضاء وبتحديد الهوية الوطنية.

١٥ - وسوف تتألف الوحدة القضائية مما لا يزيد على خمسة موظفين دوليين، على النحو التالي: رئيس للمكتب، وثلاثة موظفين للشؤون القضائية، ومستشار قانوني للشؤون الجنائية، وذلك لدعم الشرطة المدنية فيما يتعلق بالمسائل القانونية الجنائية على الصعيد الوطني.

١٦ - ومن الضروري للغاية بالنسبة للحفاظ على القانون والنظام أن تعمل جميع عناصر النظام القضائي الجنائي بصورة تكفل عدم المساس بأعمال الشرطة والجهاز القضائي. وبالتالي، ينبغي للجهود المطلوب بذلها بموجب اتفاق لينا - ماركوسي من أجل تعزيز استقلال نظام العدل وإعادة الخدمات الإدارية والعامة، أن تشمل إعادة إرساء نظام السجون في الشمال وتعزيز هذا النظام في الجنوب الذي يندرج فيه اكتظاظ السجون بشكل خطير ونقص التمويل لفترة طويلة ضمن الأسباب الجذرية لاستشراء انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن.

١٧ - ومن ثم، يوصى بأن يشتمل أيضا عنصر الشرطة المدنية والقضاء التابع لعملية حفظ السلام المقترحة على وحدة للسجون تتألف من موظف دولي واحد وثمانية من موظفي السجون المعارين. ويتولى موظفو السجون هؤلاء، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، توفير الدعم والمشورة للسلطات الوطنية فيما يتعلق بإعادة إرساء نظام السجون في المناطق التي تسيطر عليها حاليا القوات الجديدة. وسيجري تقديم دعم مماثل في الجنوب الذي يلزم فيه الأخذ باستراتيجيات تنهض بتراهة نظم الأمن وتحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتعزز الاعتماد على الذات، من أجل تحسين قدرة النظام على أن يهيئ للمحتجزين ظروفا إنسانية تحفظ سلامتهم وأمنهم. ومما سيدعم تحقيق هذا الهدف توفير التدريب لمسؤولي السجون الإيفواريين في مجال إدارة وتنظيم السجون، وتوفير المساعدة الإنمائية. ومن شأن هذه المساعدة أن تشمل تطوير القدرات الوطنية المتعلقة بالتدريب، وتوفير عنصر يتولى مراقبة نظم السجون وممارساتها التي تؤثر على حقوق الإنسان والمسائل الأمنية.